تقييم المؤشرات الاجتماعية في العراق وفقاً لأهداف التنمية المستدامة بعد عام (٢٠١٥)

Evaluating social indicators in Iraq according to (SDGS) After (2015)

ا.م.د قاسم شعيب عباس السلطاني* م.م زينب حمزة عبد شدهان*

Zainab Hmza Abed Shadha Kaseim Sh. Abbas Al-Sultani

المستخلص:

ان التطور والتقدم في مؤشرات التنمية المستدامة ليس بالهدف الذي يمكن تحقيقه بيسر، بل هي عملية معقدة وتحتاج الى جهود مضاعفة من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للنهوض بالقطاعات كافة، فهي عملية مترابطة، إذ لا يمكن ان تقوم دولة ما برفع مؤشراتها الاقتصادية وتطويره قطاعات الانتاجية، وتحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية من دون جهد إنمائي وخطط معدة مسبقاً، تهدف من خلالها الى رفع مؤشراتها التنموية، إذ تتيح المؤشرات لصناع القرار وراسمي السياسات العامة أن يتعرفوا على واقع هذه القطاعات، وتساعد على رصد التقدم المحرز في نفسها، وما ان كانت التنمية المستدامة تشهد تقدماً ام تراجعاً، وبقدر تعلق الامر بالعراق، فقد شهدت مؤشرات التنمية المستدامة بشكل عام والمؤشرات الاجتماعية بشكل خاص تراجعاً ملحوظاً، نتيجة تأثرها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن السياسات الخاطئة التي تنتهجها بقية الادارات والتي ادت الى تراجع مؤشرات التنمية، إذ ما زال العراق يعاني من ارتفاع معدلات الفقر وانتشار البطالة، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ومازالت قطاعات التعليم والصحة تشهد تخلفاً في البنى التحتية وقلة الموارد المالية، الامر الذي جعل العراق ابعد ما

يكون عن الاهداف الانمائية السبعة عشر وعلى وجه الخصوص الاجتماعية منها الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- **الكلمات المفتاحية: (العراق_المؤشرات الاجتماعية_التنمية المستدامة_الاهداف الانمائية)**

- **Abstract**

The development and progress in the indicators of sustainable development is not a goal that can be achieved in one moment. Rather, it is a complex process that requires redoubled efforts by government and NGO institutions that make decisions in all sectors, and it can only be reached by walking towards it step by step, as no country can From raising its economic indicators, developing its productivity sectors, and achieving social and political equality without any development effort and prepared plans, through which it aims to raise its development indicator, Indicators allow decision makers and policy makers to know if they are on the right path, It also helps to monitor progress in all sectors and whether sustainable development is progressing or regressing, in Iraq that sustainable development indicators and social indicators in general have witnessed, decline, as a result of being affected by several political, economic and social factors, and as a result of wrong policies that suffer from stumbling and ultimately collide with disastrous results, It still suffers from high rates of poverty and

the spread of unemployment, in addition to the education and health sectors are still under poor infrastructure and a lack of financial resources, which has made Iraq far from the seventeen development goals spicily the social indictors issued by the United Nations General Assembly.

- **Keywords: (Iraq_Social Indicators_Sustainable Developmen _Development Goals)**

- **المقدمة:**

أن واقع المؤشرات الاجتماعية في العراق تشهد تراجعاً ملحوظاً، فعند وضع المؤشرات الاجتماعية (التعليمية والصحية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدلات الفقر والبطالة للعراق) على ميزان الاهداف الانمائية للأمم المتحدة، لقياس مدى تطابقها معها، ومعرفة ما تم تحقيقه منها، نرها ابعد ما تكون عن الحد الأدنى لهذه الاهداف، وهذا التراجع انما كان نتيجة حتمية للسياسات غير المدروسة وغياب البرامج والرؤية المستقبلية الواضحة، فلا يخفى على احد ان واقع المؤشرات الاجتماعية في العراق ما زال يخطو خطواته الثقيلة في سعيه الحثيث نحو تنفيذ المتطلبات الاساسية للأهداف الانمائية السبعة عشر الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٥، وان واقع الحال يشير الى وجود عوائق جسيمة اوجدتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي يعاني منها العراق، والتي كانت سبباً وراء تراجع المؤشرات الاجتماعية والتي تقف حائل دون احداث التقدم المنشود لهذه الاهداف:

- **اهمية البحث:**

تكمن اهمية البحث في دراسته لواقع مهم، وقطاعات ذات تأثير مباشر على حياة المواطن العراقي، لاسيما المؤشرات الاجتماعية للأهداف الانمائية، وبيان الاخفاقات والنجاحات للسياسات العامة الحكومية في هذا المجال، فضلاً عن محاولة تقديم رؤية محددة تتيح لصانعي القرار التعرف على اسباب التراجع في هذه المؤشرات، بغية تحديد السياسات التي تعالجها.

- **هدف البحث:**

التعرف على واقع حال المؤشرات الاجتماعية في العراق، بغية الالمام بالصورة الحقيقية التي يعيشها الواقع التنموي، ومعرفة مدى تطابق المؤشرات الاجتماعية مع الأهداف الانمائية للأمم المتحدة بعد عام ٢٠١٥.

- **مشكلة البحث:**

ان اشكالية البحث تتمثل في السؤال المحوري: (على الرغم من توافر الموارد الطبيعية والبشرية والثروات الاقتصادية، واتباع سياسات وبرامج حكومية، الا ان واقع المؤشرات الاجتماعية ما زال متردي ومتخلف، ويشهد تراجعاً كبيراً في العراق

- **فرضية البحث:**

تنطلق فرضية البحث من فكرة اساس مفادها: (كلما ازداد العمل على وضع سياسات تنموية اجتماعية واقتصادية ذات رؤية مستقبلية شاملة، افضى ذلك الى تقدم واقع المؤشرات الاجتماعية وارتفاع مؤشراتها وتطابقها مع الاهداف الانمائية للأمم المتحدة) وهذه الفرضية تقبل الاثبات او النفي.

- **الاطار المنهجي للبحث:**

اقتضت الضرورة البحثية الاعتماد في هذا البحث على منهجين اساس، المنهج الاول هو المنهج التحليلي النظمي للوقوف على مدخلات ومخرجات واقع المؤشرات الاجتماعية في العراق، والمنهج الثاني هو المنهج الاحصائي: لحساب نسبة ارتفاع المؤشرات الاجتماعية وانخفاضها ومدى تطابقها مع الاهداف الانمائية للأمم المتحدة.

- **تقسيمات الدراسة:**

اولاً: مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها واهدافها

١. مفهوم التنمية المستدامة
٢. خصائص التنمية المستدامة
٣. الاهداف الانمائية للتنمية المستدامة

ثانياً: تقييم المؤشرات الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠١٥

١. مؤشرات التعليم
٢. مؤشرات الصحية
٣. مؤشرات نصيب الفرد من الناتج المحلي
٤. مؤشرات الفقر
٥. مؤشرات البطالة

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها وأهدافها الانمائية

اولاً: مفهوم التنمية المستدامة

هناك العديد من التعريفات المتنوعة لمفهوم التنمية المستدامة، تأتي من تخصصات مختلف بافتراضات مختلفة، فأفكار التنمية المستدامة لها تاريخ طويل في آداب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والافراط في استخدام المصطلح في

المجالات المختلفة أدى إلى حدوث خلط وتداخل في دلالاته وحيثياتها والمقصود منه، مما دفع العديد من المفكرين والباحثين الى الاختلاف في تقديم تعريف واحد لهذا المفهوم تبعاً لاختلاف ارضيتهم المعرفية، وخلفياتهم العلمية والاكاديمية، فهناك من وصفه بأنه مفهوم متشعب ومتداخل مع الكثير من العلوم الاخرى، مما يجعله يقبل العديد من التفسيرات، ويحمل في طياته معاني عدة، وأن مفهوم التنمية المستدامة عبارة مفرطة الاستخدام وساء فهمها، لكن في الوقت نفسه لا يمكن فصل التنمية المستدامة عن التطور الكامل للمجتمع، ومفهوم الاستدامة له جذور عريقة في الادبيات الاقتصادية وانتشر استخدامه مع تطور النشاط الاقتصادي، وامتدت فكرة التنمية المستدامة في أعماق الفكر الاقتصادي، لا سيما فيما يتعلق بمفهوم ندرة الموارد أو عدم تنميتها بما يتفق مع احتياجات البشر أو مراعاة الأجيال القادمة.[١]

فالاستدامة في التنمية (التنمية المأمونة بيئياً) تعني: عدم تحميل الاجيال اللاحقة اعباء تنمية اليوم، وتعني ضرورة الحفاظ على البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، فالتنمية المستدامة مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم*، إذ كان هدفها الأول هو تحسين الظروف المعيشية لكل فرد من افراد المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية، حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته، ولا نحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد، وتلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة، ودون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية المتبقية على كوكبنا. [٢]

ومما زاد من وضوح معالم هذا المفهوم هو شغله مركز الصدارة في العديد من المؤتمرات والقمم العالمية، فقد تم تعريف التنمية المستدامة في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام (١٩٩٢)، إذ ينص المبدأ الرابع من هذا المؤتمر على: "ان تكون حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، في الدورة

الاستثنائية المكرسة للبيئة عام (١٩٩٧)، إذ لا يمكن النظر الى التنمية بمعزل عن البيئة"، وكذلك تم التأكيد على أهمية الحفاظ عليها وتنميتها، لانها ضرورية للتنمية الاقتصادية وتلبية احتياجات الجيل الحاضر والاجيال اللاحقة وذلك في القمة العالمية للتنمية المستدامة حول البيئة والتنمية والمنعقد في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا سنة (٢٠٠٢)، فضلاً عن مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة عام (٢٠١٢) والذي صدرت عنه وثيقة (المستقبل الذي نصبو اليه).[٣]

عرف (روبرت سولو_Ropert Solow) التنمية المستدامة بأنها: "عدم الأضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال القادمة والمحافظة على الوضع الذي ورثه، وتوسع في مفهوم التنمية المستدامة فاعتبرها ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الاجيال الحالية، بل تتعدى ذلك، فتشمل إلى جانبها المادي الجانب المعنوي أو المعرفي ايضاً"[٤]، وفي الادب التنموي الاقتصادي استعمل العالم الامريكي (هينري مادوس_Henry Meadows) مصطلح الاستدامة في كتابه (حدود التنمية)، إذ بحث فيه الاستقرار البيئي والاقتصادي الذي يتصف بالاستدامة، وتناول أيضا المشكلة التي تنشأ بسبب الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية المحدودة للكرة الارضية.[٥]

اما منظمة اليونسكو (UNESCO) فقد قدمت تعريف اخر لمفهوم التنمية المستدامة والذي جاء ضمن وثائقها بأنها ترى ان المفهوم الجوهري للتنمية المستدامة يقوم على فكرة انه لكل جيل أن يخلف وراءه موارد الماء وتربة نقية وغير ملوثة، كما كان حالها عندما وصلت الأرض.[٦]

ومما سبق تبين ان التنمية المستدامة ماهي إلا عبارة عن الحفاظ على الموارد الطبيعية التي يملكها المجتمع واستخدامها استخداماً أمثلاً من قبل الجيل الحاضر والمحافظة عليها للأجيال المستقبلية، وتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتطويرها من أجل الحصول على تنمية مستدامة، **هذا من جهة اما من جهة**

السمات التي تتمتع بها التنمية المستدامة، يمكن القول ان هناك سمات رئيسة للتنمية المستدامة هي:[٧]

١. انها تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تدخلاً وتعقيداً ولا سيما فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
٢. التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر والجوع في العالم.
٣. للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية والابقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
٤. تداخل الأبعاد الكمية والنوعية بحيث يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها.
٥. التنمية المستدامة لها بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول لتنمية الدول الفقيرة.[٨]

ثانياً: خصائص وسمات التنمية المستدامة:

يمكن ان نحصر الخصائص والسمات التي تتمتع بها التنمية المستدامة على الرغم من صعوبة تحديد هذه الخصائص والسمات بسبب تنوع وتداخل المعاني والمضامين المختلفة والمتداخلة لهذه المفهوم بما يأتي:[٩]

١. ان التنمية المستدامة تعني بالموارد الطبيعية للدولة وكيفية ادارتها وتحقيق اكبر فائدة من استعمالها مع الحفاظ عليها وحماية البيئة من اثارها، بأتباع افضل الاساليب الممكنة للمحافظة عليها.
٢. انها تعني التفكير في المستقبل ورصد الاجيال القادمة، وذلك من منطلق ان الاجيال القادمة ستتولى تدابير امورها كما يتدبرها الجيل الحالي.
٣. تعد تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين السياسات المستخدمة في استخدام الموارد واتجاهات والاختيارات التكنولوجية والشكل المؤسسي بما يجعلها تعمل بتناغم وانسجام.

٤. ان من اولى أهداف التنمية المستدامة الجانب البشري فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع وحق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية وفي المساواة والعدل. (١٠)

٥. ان البعد الزمني فيها هو الأساسي فهي تنمية طويلة المدى وتعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول مدة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات. (١١)

ثالثا: الأهداف الانمائية للتنمية المستدامة

ان الاهداف الانمائية الجديدة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥_٢٧ ايلول عام ٢٠١٥ بعنوان (تحويل عالمنا: جدول اعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة) هي مجموعة من (١٧ هدفاً) تغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الفقر والجوع والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمياه والصرف الصحي والطاقة والبيئة والعدالة الاجتماعية)، وأدرجت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في خطة التنمية المستدامة للأعوام (٢٠١٤_٢٠٣٠)، واهم ما يميز هذه الاهداف الانمائية عن غيرها، أنه لم يسبق أن وافقت جميع الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة، علاوة على الآلاف من الجهات ذات العلاقة والمنظمات والنقابات والجمعيات على رؤية بعيدة المدى (لمستقبلنا الجماعي)، وأتت هذه الأهداف السبعة عشر كالأهداف المستقبلية والمرحلة الثانية التي يطمح العالم لتحقيقها بعد الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠-٢٠١٥)، وهي تشمل أربعة مواضيع رئيسة، هي المواضيع البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية والشراكات:(١٢)

وهذه الاهداف تشمل القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد،و المساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والنظافة الصحية، وتوافر الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار والهياكل الاساسية، والحد من اوجه عدم المساواة، والعمل على توافر المدن

والمجتمعات المحلية المستدامة، والاستهلال والانتاج المسؤولان، والعمل المناخي، والحفاظ على الحياة تحت الماء، الحياة في البر، والسلام والعدل والمؤسسات القوية، وعقد الشراكات لتحقيق الاهداف. (١٣)

المحور الثاني: تقييم المؤشرات الاجتماعية في العراق في ضل الاهداف الانمائية بعد عام ٢٠١٥

إن مؤشرات التنمية الاجتماعية في اية دولة تعكس قابلية الأخيرة على تنمية ثرواتها الاجتماعية، ومدى تطورها او تخلفها في تنظيم الانماط الاجتماعية داخل مجتمعاتها، لتشمل عدة أبعاد تعليمية وصحية ولتعالج مشكلات الفقر والبطالة، للوقوف على الاسباب والمعوقات التي ادت الى تخلف هذه المؤشرات وايجاد الحلول الملائمة لها، لذا سنتناول هنا واقع المؤشرات الاجتماعية في العراق ومدى تطابقها مع الاهداف الانمائية للأمم المتحدة، والوقوف على مدى تطور او تخلف هذه المؤشرات وفق السياقات والمؤشرات العالمية للأمم المتحدة كما يأتي:(١٤)

١. مؤشرات الفقر

يمكن ملاحظة مدى ارتفاع مؤشرات الفقر في العراق، وعدم تماثلها لما تنص عليه الاهداف الانمائية للأمم المتحدة من خلال بيانات الجدول التالي، الذي يبين اتساع دائرة الافراد الذين يعيشون تحت خط الفقر، والتقلبات المستمرة وعدم الاستقرار في نصيب الفرد من الدخل القومي، وكذلك الانخفاض في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي كما يأتي:

جدول رقم (١) مؤشرات الفقر في العراق للمدة (٢٠١٥_٢٠٢١)

سنة	من يعيشون تحت خط الفقر من مجموع السكان (%)	صافي نصيب الفرد من الدخل القومي (بالدولار)	معدل النمو في نصيب الفرد من صافي الدخل القومي
٢٠١٥	%١٨,٩	٣,٩٨٩	%١,٢
٢٠١٦	%١٩,٩	٣,٨١٧	%١٠,٦
٢٠١٧	%٢٠,١	٤,٠٥٧	%٤,٢-
٢٠١٨	%٢٢,٥	٤,٣٥٩	%٠,٢
٢٠١٩	%٢٢,٥	٤,٥٤٥	%٣,٩
٢٠٢٠	%٢٢,٩	٤,٦٠٥	%٣,٩
٢٠٢١	%٢٣,٥	٤,٧٨٨	%٤,٣

الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي، تاريخ الولوج: ٢٠٢٢/٣/٨، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط الأتي:
https://databank.albankaldawli /world-developmens

من خلال الاطلاع على بيانات الجدول اعلاه يتبين لنا مدى ارتفاع مؤشرات الفقر واتساع دائرته في العراق، وفقاً لبيانات ومؤشرات التنمية العالمة الصادرة عن البنك الدولي، والتي لم تشهد تقدماً او تحسن في سبيل معالجة هذه المشكلة، بل على العكس من ذلك، إذ نرى مؤشرات الفقر في العراق بارتفاع متزايد بعد ان كانت (١٨,٩%) من مجموع السكان عام (٢٠١٥) يعيشون تحت خط الفقر، نرى هذه النسبة قد ارتفعت الى (٢٣,٥%) من مجموع السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر عام (٢٠٢١)، وكذلك الحال بالنسبة لبقية المؤشرات فان نصيب الفرد من الدخل القومي منخفض جداً، بلغ عام (٢٠١٥) ما يقارب (٤,٩٨٩) الف دولار، وهي نسبة قليلة بالمقارنة مع الدول النفطية مثل العراق، ولم يشهد سوى تحسن بسيط، إذ ارتفع نصيب

الفرد من الدخل القومي عام (٢٠٢١) الى (٤,٧٨٨) وهو ارتفاع قليل لا يسد احتياجات الافراد ويلبي رغباتهم في العيش الكريم، فضلاً عن النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي، والذي شهد تحسن بسيط بلغ (١,٢%) في عام (٢٠١٥)، وشهد ارتفعاً نسبياً على مدى السنوات السابقة ليصل الى (٤,٣%) عام (٢٠٢١) الا انه مازال منخفض ودون مستوى الطموح، فهذه المؤشرات تجعل العراق تحت طاولة الدول الاكثر فقراً في العالم حسب مؤشرات الامم المتحدة واهدافها الانمائية، بسبب الاقتصاد الريعي واعتماد العراق على مصدر وحيد للدخل دون تنويع مصادر تمويل واقتصارها على عائدات الريع النفطي، فضلاً عن السياسات غير المدروسة وسوئ الادارة العامة للجانب الاقتصادي من قبل الحكومات المتعاقبة على السلطة السياسية بعد عام (٢٠٠٣)، والفساد الاداري والهدر المالي، وتردي الواقع الامني بسقوط عدد من المحافظات العراقية على يد الجماعات الارهابية (داعش) ونزوح عدد كبير من سكانها الى محافظات اخرى، فعلى الرغم من ارتفاع مؤشرات الدخل القومي ومعدلات الناتج المحلي الاجمالي، الا ان نصيب الفرد من الدخل القومي نرى ان هذا الارتفاع لم يسهم في انخفاض معدلات الفقر، بل نراها ترتفع بصورة طردية، مما يعني عدم وجود سبيل لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة في المستقبل في ضل اتباع ذات الآليات والسياسات الحالية .[١٥]

٢. مؤشرات البطالة

يشهد العراق ارتفاع كبير في مؤشرات البطالة، نتيجة الأداء الإقتصادي الاحادي، والتركيز على العائدات النفطية، الامر الذي يجعل مؤشرات البطالة مرتفعة بشكل خطير كما هو موضح في بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (٢) مؤشرات البطالة في العراق للمدة (٢٠١٥_٢٠٢١)

سنة	إجمالي بطالة الذكور (من ١٥ الى ٣٠سنة)	إجمالي بطالة الإناث (من ١٥ الى ٣٠سنة)	إجمالي البطالة (من إجمالي القوى العاملة بـ(%)
٢٠١٥	%٢٢,٢	%٤١,٦	%١٠,٧
٢٠١٦	%٢٢,٣	%٣٧,٦	%١٠,٨
٢٠١٧	%٢٢,٣	%٦٢,٨	%١٣,٠
٢٠١٨	%٢٢,٥	%٦٢,٩	%١٢,٩
٢٠١٩	%٢٢,٥	%٦١,٦	%١٢,٨
٢٠٢٠	%٢٢,٥	%٦١,٢	%١٢,٨
٢٠٢١	%٢٣,٧	%٦٢,١	%١٣,٤

الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي، تأريخ الولوج: ٢٠٢٢/٣/٩، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط الأتي:

https://databank.albankaldawli.orgworld-development

من خلال بيانات الجدول السابق يتبين مدى ارتفاع مؤشرات البطالة، واستفحال هذه الظاهرة في المجتمع العراقي، لاسيما بين الشباب الخريجين، إذ ان غالبية الاحصائيات تشير الى ان الافراد العاطلين عن العمل هم من الفئة العمرية (١٥_٣٠) عام، فمن خلال البيانات السابقة يتضح لنا مدى شيوع هذه الظاهرة وانتشارها، إذ بلغت نسبة البطالة بين الذكور سنة (٢٠١٥) ما يقارب (٢٢,٢%) من مجموع الفئات العمرية للسنوات (١٥_٣٠) عام، وارتفعت هذه النسبة لتصل عام (٢٠٢١) الى (٢٣,٧%) من مجموع الفئات العمرية ذاتها، وترتفع مؤشرات البطالة بين الاناث اكثر منها بين الذكور، ففي عام (٢٠١٥) بلغ معدل البطالة للإناث قرابة (٤١,٧%) من المجموع العام للفئات العمرية من (١٠_٣٠) سنة، وهذه النسبة ما لبثت ان ارتفعت الى (٦٢,١%) من المجموع العام للفئات العمرية ذاتها عام (٢٠٢١)، وهذا الارتفاع الكبير في مؤشرات البطالة مؤشر خطير، وهذه المؤشرات مرشحة الى الارتفاع بدرجة كبيرة،

الامر الذي يجعل العراق بعيد عن الحد الادنى من الاهداف النمائية في ظل ما تشهده مؤشرات البطالة من ارتفاع مستمر، بسبب توافد اعداد كبيرة من العمالة الاجنبية بشكل غير منضبط وبأسعار رخيصة جداً، فضلاً عن عدم وجود مشاريع حكومية جديدة تستقطب الايدي العاملة المحلية، وكذلك انخفاض معدلات الاستثمارات الاجنبية في الداخل، وضعف القطاع الخاص واعتماد غالبية الافراد على التوظيف الحكومي. [١٦]

٣. مؤشرات التعليم

يمكن ببساطة ملاحظة مدى التراجع في مؤشرات التعليم في العراق من خلال القاء نظرة سريعة على بيانات الجدول التالي الذي يوضح عدد المدارس للمرحلة الابتدائية والثانوية، ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي وعدد الطلاب المقبولين في الجامعات وحجم الانفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي:

جدول رقم (٣) مؤشرات التعليم في العراق للمدة (٢٠١٥_٢٠٢١)

السنة	عدد المدارس (المرحلة الابتدائية)	معدل التحاق طلبة التعليم الابتدائي بـ% (٥إلى١٤ سنة)	عدد المدارس في (المرحلة الثانوية)	معدل التحاق طلبة التعليم الثانوي بـ% (١٤إلى١٨)	عدد الطلبة المقبولين في الجامعات	الإنفاق على التعليم من (إجمالي الناتج المحلي %)
٢٠١٥	١٢,٩٧٣	%٩٤,٧٠	٥,١٦٣	%٦٩,٠٨	١٦٩,٨٣٥	%٤,٨٠
٢٠١٦	١٤,٠٢٤	%٩٣,٠٠	٦,٠٢٢	%٦٨,٠٠	١٨٤,٨١٠	%٤,٩٠
٢٠١٧	١٥,٩٦٥	%٩١,٦٠	٦,٦٠٥	%٦٧,٠٠	١٩٠,٢٩٢	%٤,٤٠
٢٠١٨	١٧,٢٣٧	%٩٤,٠٠	٧,٤٨٥	%٧٠,٠٠	٢٣٣,٩٣٥	%٤,٧٠
٢٠١٩	١٨,٥٦٣	%٩٤,٠٠	٨,١٣٩	%٧١,٠٠	٢٤١,٢٦٨	%٤,٥٠

٢٠٢٠	١٨,٩١٨	%٩٤,٠٠	٨,٧٢٧	%٧١,٠٠	٢٤٩,٩٤٠	%٤,٦٠
٢٠٢١	١٩,٣٨٨	%٩٤,٠٠	٩,٦٥٠	%٧١,٠٠	٢٥٧,٦٩٧	%٤,٥٠
٢٠٢٢	١٩,٨٤٨	%٩٤,٧٥	٩,٨٥٠	%٧٢,٠٠	٢٦٠,٢١١	%٤,٥٥

الجدول من إعداد لباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، تاريخ الولوج: ٢٠٢٢/٣/٦، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط الاتي:
https://databank.albankaldawli /world-developmens

من خلال بيانات الجدول السابق يتبين مدى تراجع المؤشرات الاجتماعية الخاصة بالتعليم في العراق ومدى تخلفها، وابتعادها عن الحد الادنى من الاهداف الانمائية للأمم المتحدة، إذ بلغ عدد المدارس الابتدائية في عام (٢٠١٥)، (١٢,٩٧٣) مدرسة فقط في مجمل محافظات البلاد باستثناء اقليم كردستان، ولم تشهد ذلك التطور المأمول فهي وان ارتفع عددها خلال ستة سنوات ليصل الى (١٩,٣٨٨) مدرسة عام (٢٠٢١) غير ان هذه الزيادة هي زيادة طفيفة، ولا تتناسب مع الزيادة في اعداد الطلاب والزيادة في اعداد السكان، فضلاً عن ان هذا العدد من المدارس هو عدد متواضع وقليل جداً لبلد بحجم العراق يصل عدد نسماته الى اكثر من اربعين مليون، اما فيما يتعلق بعدد المدارس الثانوية فنلحظ هنا حجم التفاوت بينها وبين عدد المدارس الابتدائية كبيرا، إذ ينخفض عددها النصف تقريباً، ففي عام (٢٠١٥) بلغ عدد المدارس الثانوية (٥,١٦٣) مدرسة، ووصل الى (٩,٦٥٠) مدرسة عام (٢٠٢١) وهو عدد قليل جداً لا يتناسب مع اعداد الطلاب الملتحقين من المرحلة الابتدائية، وهذا الامر يثير الانتباه الى مسألة مهمة وهي ان اكثر من ثلث اعداد الطلاب الملتحقين في المرحلة الابتدائية لا يستمرون في مسيرتهم التعليمية، ويتركون التعليم بعد المرحلة الابتدائية او قبل اتمامها على الاغلب، وهذا ما نراه واضحاً من خلال بيانات الجدول اعلاه، إذ أن معدل الالتحاق في التعليم الابتدائي عام (٢٠١٥) بلغ (٩٤,٧٠%) من مجموع الفئات العمرية المستهدفة وهي التي تبدأ من (٥ سنوات الى ١٤ سنة)، بينما نرى هذه النسبة

تنخفض الى الثلث في معدلات الالتحاق في التعليم الثانوي في السنة ذاتها، إذ بلغ معدل الالتحاق في التعليم الثانوي (٦٩,٠٨%) من مجموع الفئات العمرية المستهدفة والتي تبدأ من (١٤ سنة الى ١٨ سنة)، وذلك بسبب انخفاض الظروف الاقتصادية الصعبة للطلبة واضطرارهم الى التخلي عن التعليم من اجل البحث عن عمل لإعالة أسرهم وزيادة دخلهم، وبالرغم من مضي ستة سنوات على واقع هذه المؤشرات، الا ان واقعها لم يتغير ولم تشهد اي تطور، ففي عام (٢٠٢١) بلغ معدل الالتحاق في التعليم الابتدائي للفئات العمرية ذاتها (٩٤,٠٠%)، بينما كان معدل الالتحاق في التعليم الثانوي (٧١,٠٠%)، اي مازال اكثر من ثلث اعداد الطلاب المتخرجين من المرحلة الابتدائية لا يكملون تعليمهم الثانوي.[١٧]

اما في ما يتعلق بمؤشرات اعداد الطلبة المقبولين في الجامعات والتعليم العالي فنراه لا يختلف عن واقع التعليم الابتدائي والثانوي، إذ بلغ عدد المقبولين في الجامعات العراقية على اختلافها (١٦٩,٨٣٥) طالب عام (٢٠١٥) وهي نسبة قليلة اذا ما تم مقارنتها بأعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الابتدائي والثانوي، وبالرغم من حدوث تحسن في اعداد الطلبة المقبولين في الجامعات اذ بلغت عام (٢٠٢١) ما يقارب (٢٥٧,٦٩٧) طالب، الا انها ما زالت اعداد منخفضة، والتحسن انما جاء في اعداد الطلبة فقط، ولم يشمل قطاعات التعليم الاساس من بني تحتية واجهزة ومعدات متطورة، والسبب في هذا التراجع والانخفاض في مؤشرات التعليم يمكن ان نعزوه الى ان رسم السياسة التعليمية لا يأخذ بالحسبان خارطة سوق العمل وما يحتاجه من خريجين، إذ إن منهجية التعليم والسياسات المتبعة في العراق تركز على أنتاج موظفين حكوميين، غير مزودين بخبرة وكفاءة ومن دون اطلاع على ما يحتاجه سوق العمل، إذ اصبحت مخرجات التعليم لا تتماشى مع الرؤى الجديدة المتطورة في طرائق التعليم وفق الاهداف الانمائية للأمم المتحدة، فضلاً عن انخفاض الانفاق الحكومي وتراجع التخصيصات المالية المخصصة للقطاعات التعليمية في العراق من اجمالي الناتج

المحلي، إذ بلغ معدل التخصيصات المالية لقطاع التعليم في العراق عام (٢٠١٥) ما يقارب (٤,٨٠%) من المجموع العام للناتج المحلي، وهي نسبة منخفضة بدرجة كبيرة ولا تغطى الا النفقات الاساس لهذا القطاع، وما يستوجب الوقوف عنده هو ان هذه النسبة من الناتج المحلي الاجمالي بعد مضي ستة سنوات، وفي عام (٢٠٢١) قد تراجعت الى (٤,٥٠%) من اجمالي الناتج المحلي، بسبب اولوية الانفاق الحكومي على المؤسسات الامنية واحتياجاتها المكلفة بسبب الحرب على التنظيمات الارهابية (داعش) خلال المدة (٢٠١٥_٢٠١٧)، وما تلاها من انخفاض في اسعار النفط جراء جائحة كورونا، الامر الذي يدل على تراجع الاهتمام الحكومي بهذا القطاع، وادى بالتالي الى انخفاض مؤشرات التعليم وجعلها ابعد ما تكون عن الاهداف الانمائية للأمم المتحدة.[١٨]

٤. مؤشرات الصحة

لقد شهدت مؤشرات القطاع الصحي في العراق تراجعاً ملحوظاً، ويمكن الاستدلال على هذا التراجع من خلال متابعة الاوضاع الصحية والواقع الصحي المتردي في العراق، والذي استمرت في التراجع خلال السنوات الاخيرة الامر الذي ادى الى انخفاض متوسط عمر الفرد العراق المتوقع الى (٦٠ سنة) عام (٢٠٢٢)، وتراجع الخدمات الصحية، بكافة اشكالها، كما هو موضح في الجدول التالي:[١٩]

جدول رقم (٤) مؤشرات القطاع الصحي في العراق

سنة	اسرة المستشفيات لكل (١٠٠٠) شخص	اطباء لكل (١٠٠٠) شخص	ممرضات وقابلات لكل (١٠٠٠) شخص	ممرضين ومعاونين اطباء لكل (١٠٠٠) شخص
٢٠١٥	%١,٣	%٠,٩	%١,٦	%١,٠

٢٠١٦	%١,٣	%٠,٩	%١,٦	%١,٠
٢٠١٧	%١,٣	%٠,٨	%١,٧	%١,٠
٢٠١٨	%١,٣	%٠,٩	%١,٨	%٠,٩
٢٠١٩	%١,٣	%٠,٨	%١,٨	%١,١
٢٠٢٠	%١,٤	%٠,٩	%١,٩	%١,١
٢٠٢١	%١,٤	%٠,٩	%١,٩	%١,١
٢٠٢٢	١,٤	%٠,٩	%١,٩	%١,١

الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي، تاريخ الولوج: ٢٠٢٢/٣/٧، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط الأتي:
https://databank.albankaldawli /world-developmens

ان بيانات الجدول اعلاه الخاصة بمؤشرات القطاعات الصحية لا تعكس تقدماً اذا ما تم مقارنتها بالأهداف الانمائية، مما يعني ان الفرد العراقي ما زال يفتقر الى الخدمات الصحية المقدمة اليه كماً ونوعاً، إذ نرى ان عدد اسرة المستشفيات لكل (١٠٠٠) شخص عام (٢٠١٥) هو (١,٣) وهي نسبة قليلة ولم تشهد اي تحسن وعند مقارنتها بعام (٢٠٢٢) نراها مزالت (١,٤)، وكذلك الحال بالنسبة لعدد الاطباء والممرضين ومعاونين الاطباء لكل (١٠٠٠) شخص، ففي عام (٢٠١٥) كان عدد الاطباء لكل (٠,٩) لكل (١٠٠٠) شخص، وعدد الممرضات والقابلات (١,٦) لكل (١٠٠٠) شخص، وعدد الممرضين ومعاونين الاطباء (١,٠) لكل (١٠٠٠) شخص، وهو عدد قليل ومؤشر خطير يدل على تراجع القطاع الصحي وتخلفه، والمؤشر الاخطر هو ان واقع هذه المؤشرات لم يتغير ولم يشهد اي تحسن فبعد مضي ستة سنوات، وفي عام (٢٠٢١) ما زال عدد اسرة المستشفيات لكل (١٠٠٠) شخص هو (١,٤)، وعدد الاطباء لكل (١٠٠٠) شخص هو (٠,٩)، وعدد الممرضين ومعاونين الاطباء هو (١,١)،على الرغم من اقامة العديد من المشاريع الصحبة من مستشفيات

عامة وخاصة وتخرج العديد من الاطباء والتوسع في افتتاح كليات الطب وسنين قبولها، الامر الذي يؤشر تردي الواقع الصحي والاهمال الحكومي لهذا القطاع الذي يشهد تراجعاً كبيراً لمؤشرات التنمية الصحية وفق الاهداف الانمائية للأمم المتحدة.[٢٠]

ان هذا التراجع في المؤشرات الصحية في العراق انما يعود الى الاخفاق في رسم السياسات الصحية، وانخفاض التخصيصات المالية للقطاعات الصحية من الموازنة العامة، وعدم اولويتها في الخطط والبرامج الحكومية، فضلاً عن الفساد الاداري والهدر المالي ، إذ بلغت نسبة المشاريع المتلكئة في القطاع الصحي درجة كبيرة، وهذا ما اكده المتحدث بأسم وزارة التخطيط (عبد الزهرة الهنداوي) بعد تشكيل لجنة برئاسة وزير التخطيط (خالد بتال) لمعالجة المشاريع الصحية المتلكئة، واكد الناطق الرسمي على وجود اكثر من خمسين مستشفى قيد التنفيذ تجاوزت مدتها الرسمية ولم يتم تسليمها[٢١] ، ففي عام (٢٠١٥) بلغ حجم الانفاق الحكومي (٥,٤٠٤,٢٧٢,٠٠٠) مليار دينار، وهذه التخصيصات بالرغم من انخفاضها وعدم كفايتها للارتقاء بالواقع الصحي، الا انها شهدت تراجعاً كبيراً، ففي عام (٢٠٢١) بلغ حجم الانفاق الحكومي على القطاع الصحي (٤,٨٣٣,٤٥٤,٠٠٠) مليار دينار في الموازنة العامة، علما ان هذه التخصيصات المالية هي شاملة للأنفاق التشغيلي والاستثماري، وهذا الانخفاض في الانفاق الحكومي وقلة التخصيصات المالية يعد مؤشراً سلبياً على القطاع الصحي الذي ما زال يشهد تراجعاً في مؤشراته الاساس وفق الاهداف الانمائية للأمم المتحدة. [٢٢]

٥. نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

يعد مؤشر متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاجتماعية المهمة، كونه يمثل حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي السنوي للبلد، اي مقدار ما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات خلال تلك السنة، ومن خلال

بيانات الجدول ادناه يمكن ملاحظة مدى التراجع والانخفاض في متوسط دخل الفرد في العراق:

جدول رقم (٥) مؤشرات متوسط دخل الفرد في العراق للمدة (٢٠١٥_٢٠٢٠)

سنة	اجمال الناتج المحلي (مليار الدولار)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار)	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%)
٢٠١٥	١٦٦,٧٧٤,١٠٩,٦٧٣	٤,٦٨٨	% -٠,٩
٢٠١٦	١٦٦,٦٠٢,٢٤٨,٨٢٧	٥,٢٠٠	%١١,٩
٢٠١٧	١٨٧,٢١٧,٦٦٠,٠٥٠	٤,٩٦١	% -٤,٩
٢٠١٨	٢٢٧,٣٦٧,٤٦٩,٠٣٤	٤,٩٧٥	% -١,٨
٢٠١٩	٢٣٥,٠٩٧,١٨٢,٢٣٣	٥,١٣٢	%٢,١
٢٠٢٠	١٦٧,٥٦٩,٨٤٣,٦٩٦	٤,٤٤٨	%٢,٢
٢٠٢١	٢٠٧,٨٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٤٧١	٢,٨

الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي، تاريخ الولوج: ٢٠٢٢/٣/٧، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط الأتي:
https://databank.albankaldawli /world-developmens

أن مؤشر دخل الفرد مقياس يدل على مدى تطور المؤشرات الاجتماعية وتخلفها في اية بلد، ومن خلال بيانات الجدول السابق يتبين لنا مدى انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وبالرغم من الارقام الضخمة التي يحتكم عليها العراق في ناتجه المحلي التي بلغت عام (٢٠١٥) حسب احصائيات البنك الدولي (١٦٦) مليار دولار، الا ان نصيب الفرد من الناتج المحلي كان (٤,٦٨٨) دولار وبمعدل نمو بلغ (٠,٩- %)، وفي السنوات اللاحقة نرى الناتج المحلي يتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً، بسبب الاعتماد على واردات الريع النفطي، وتأثر الاخير بالأحداث العالمية

من خلال ارتفاع اسعار النفط وانخفاضها، فضلاً عن حالة الركود الاقتصادي التي طالت الاقتصادات العالمية جراء انتشار فيروس (كوفيلد ١٩) وايقاف العمل في الكثير من المصانع والمعامل والشركات، وايقاف التبادل التجاري وتعطيل الرحلات والنقل بين دول العام، الامر الذي كان اثره سلبي ومردوده كارثي الاقتصاد العراقي بشكل عام، وعلى على اسعار النفط مما ادى الى انخفاضها بدرجة كبيرة، الامر الذي يبين لنا نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي هو الاخر اسير تقلبات اسعار النفط العالمية وما يخضع لها من ازدياد الطلب وانحساره، فضلاً عن حجم المديونية الخارجية والالتزامات المالية التي يخضع لها العراق تجاه الدول والمنظمات العالمية التي تجبره على استقطاع جزء من عائداته النفطية لسداد تلك الالتزامات، إذ ان هذه الاسباب قد تركت اصرها في معدل نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي ، وهذا ما نراه بشكل واضح بالرغم من مضي ست سنوات، الا ان نصيب الفرد من الناتج المحلي ما زال منخفضاً كما هو موضح في الجدول السابق الذي يؤشر التذبذب وعدم الثبات في متوسط نصيب الفرد العراق من الناتج المحلي، إذ بلغ عام (٢٠٢١) قرابة الـ(٤,٤٧١) دولار، في الوقت الذي كان حجم الناتج المحلي الاجمالي (٢٠٧) مليار دولار .[٢٣]

- **الخاتمة:**

بعد البحث في واقع المؤشرات الاجتماعية في العراق، والاطلاع على البيانات والاحصائيات الرسمية لهذه المؤشرات، تبين ان الأخيرة تشهد تدهوراً كبيراً وتراجعاً في المجالات كافة (التعليم، والصحة، ومتوسط دخل الفرد، والفقر، والبطالة)، بسبب غياب البرامج والخطط الحكومية، وما يعانيه الاقتصاد العراقي من الريعية والاحادية، وضعف وسائل الانتاج وتعثر خطط التنمية، والفساد الاداري والهدر المالي، وتردي الواقع الامني، كل هذه الاسباب وغيرها كانت سبباً في انخفاض المؤشرات الاجتماعية وتراجعها، أما فيما يتعلق بالمقارنة بين واقع المؤشرات الاجتماعية في العراق، وتقييمها مع الاهداف الانمائية للأمم المتحدة، والتي حثت جميع الدول على تبنيها والعمل

عليها، يتبين مدى اتساع الهوة بين واقع المؤشرات الاجتماعية في العراق، وابتعادها عن الحد الادنى للأهداف الانمائية للأمم المتحدة، وعدم تطابقها معها، فواقع المؤشرات الاجتماعية ما زال يعاني من التخلف والتبعية وضعف السياسات والبرامج الحكومية وعدم ايجاد الحلول الملائمة التي تساهم في الارتقاء بواقع هذه المؤشرات، وتنتشلها من التراجع والتخلف الذي اوشك ان يصبح صفة ملازمة للمؤشرات الاجتماعية في العراق.

- **الاستنتاجات:**

في ختام البحث لا نروم العودة الى تكرار جميع النتائج التي انطوى عليها متن البحث، وانما الغاية هنا، هو ان نركز على أبرز ما توصل اليه البحث في متنه من استنتاجات، لاعتقادنا بأهميتها، وهي كما يأتي:

١. من خلال تطبيق الاهداف الانمائية للأمم المتحدة على واقع المؤشرات الاجتماعية في العراق تبين ان المؤشرات الاجتماعية تشهد تراجعاً كبيراً في قطاعاتها المختلفة، التعليمية والصحية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي وتشهد ايضاً ارتفاعاً مطرداً في مؤشرات الفقر والبطالة، الامر الذي يجعلها بعيدة عن الحد الادنى لهذه الاهداف ولا تتطابق معها باي شكل من الاشكال.

٢. غياب الدور الحكومي وضعف السياسات الاجتماعية والتخطيط الاستراتيجي الصحيح، من اجل رسم سياسات اجتماعية تهدف الى تغيير واقع المؤشرات الاجتماعية المتردي، وتعمل على تطويرها بما يتناسب والاهداف الانمائية للأمم المتحدة.

٣. ان مؤشرات التعليم في العراق جاءت مضطربة وغير متزنة وتعاني من تخلف كبير، سواء من حيث عدد المدارس الابتدائية والثانوية، واعداد الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث، ومن يلتحق بها من الطلبة، او من حيث قلة الموارد المالية

المخصصة لقطاع التعليم من الموازنة العامة، على الرغم من الزيادة الواضحة في عدد الطلبة المنتظمين في الجامعات والمدارس الابتدائية.

٤. من خلال الاطلاع على مؤشرات القطاع الصحي في العراق، تبين ان الاخير يشهد اهمالاً حكومياً، إذ كانت مؤشرات عدد الاطباء والممرضين والاسرة في المستشفيات منخفضة جداً، ولا تتناسب مع اعداد السكان، الامر الذي جعلها لا تتطابق لا من قريب ولا من بعيد مع الاهداف الانمائية للأمم المتحدة.

٥. بلغت مؤشرات الفقر ارتفاعاً خطيراً، إذ يعيش ما يقارب ثلث الشعب العراقي تحت خط الفقر، والثلث الاخر مهدد، اذا ما استمر الاهمال الحكومي لهذه الفئات وعدم ايجاد الحلول الازمة باتباع سياسات الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة ارتفاع هذا المؤشر الخطير.

٦. تظهر نتائج البحث مدى ارتفاع مؤشر البطالة في العراق، وهذا الارتفاع ما هو الا نتيجة حتمية لريعية الاقتصاد، وضعف القطاع الخاص، وتعثر برامج التنمية، وغيرها من الاسباب التي جعلت ما يقارب ثلث الذكور وثلثين الاناث الخريجين يعانون من البطالة.

٧. ان واقع المؤشرات الاجتماعية في العراق لن يتحسن إلا بأتباع خطط وبرامج تنموية شاملة ذات رؤية مستقبلية، تأخذ على عاتقها الارتقاء بالواقع المتردي للمؤشرات الاجتماعية، وتفعيل جهود إنمائية نابعة من فلسفة الحكومة الاقتصادية والسياسية من اجل النهوض بواقع هذه المؤشرات المتردي.

- **الهوامش**

* جامعة النهرين_كلية العلوم السياسية_قسم النظم السياسية والسياسات العامة.
Qassimalsultani@yahoo.com
* جامعة النهرين_كلية العلوم السياسية_قسم النظم السياسية والسياسات العامة.
zainabhamzaabd@yahoo.com

(١) محمد فتحي عبد الغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة بني سويف، المجلد (٥٠)، العدد (٣)، ٢٠٢٠، ص ٤٠٤.

* أن مفهوم التنمية المستدامة تم تقديمه لأول في مؤتمر ستوكهولم للمدة (٥_١٦ حزيران عام ١٩٧٥) بدعوة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أن تقديمه بشكل رسمي لم يتم الا في عام (١٩٨٧) عندما قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) والذي استغرق اعداده اربع سنوات منذ (١٩٨٣ لغاية عام ١٩٨٧)، برئاسة (غرو هارلم برونتلاند)، تقريراً تحت عنوان (مستقبلنا المشترك)، والذي عرفت فيه التنمية المستدامة على انها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، للمزيد انظر: حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق(ارث الماضي وضرورات المستقبل)، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد (٢١)، ٢٠١١، ص ٣٤٥_٣٤٦.

(٢) عبد المنعم احمد شكري، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق، دراسة تحليلية مقارنة للفترات (٨٠-٩٠-١٩٩٥)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الهندسة، جامعة القاهرة،، مصر ١٩٩٩، ص٥٣.

(٣) لورنس يحيى صالح ، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، ، ٢٠٠٥، ص ٦٢_٦٣.

(4) Ropert Solow, Neoclassical Economic and principles of sustainable Development: Ecological Modeling, vol 38,1987,p 36.

(5) Henry Meadows, Limits to Growth, New York, 1993, p47.

(٦) فرح بشير خليفة، العلاقة المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ٢٦_٢٨.

[٧] علي مهدي داوود سلمان، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان اسيوية مختارة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٠٩، ص ٤٠.

[٨] هشام سالم الربيعي، أثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع اشارة خاصة الى بلدان الاسكوا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٤، ص ٢٤_٢٥.

[٩] تحسين عبد الحميد توفيق وكمال فريد وسمير ابراهيم، التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ادارة العلوم، تونس ١٩٩٢، ص ١٣_١٤.

[١٠] آيات محمد سعود، مبدأ التنمية المستدامة في القانون الدولي للبيئة، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، المجلد (٢٤)، العدد (٢)، ٢٠٢٢، ص ٢٥٩_٢٦٠.

[١١] حياة جمعة محمد، رؤية مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العدد (٣١)، ٢٠١٨، ص ١٩٢_١٩٥.

[١٢] الاهداف الانمائية للأمم المتحدة، برنامج الامم المتحدة الانمائي في الدول العربية، انظر الموقع الرسمي لمنظمة الامم المتحدة، تاريخ الولوج : ٢٠٢٢/٨/٥، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.arabstates.undp.org/ r/home/sustainable-development-goals.html

[١٣] الاهداف الانمائية للأمم المتحدة، برنامج الامم المتحدة الانمائي في الدول العربية، انظر الموقع الرسمي لمنظمة الامم المتحدة، تاريخ الولوج : ٢٠٢٢/٨/٧، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.arabstates.undp.org/ r/home/sustainable-development-goals.html

[١٤] التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة في العراق (انتصار ارادة وطن)، الجهاز المركزي للأحصاء، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٩، ص٥_٧.

[١٥] انظر البيانات الرسمية الصادر عن الموقع الرسمي للبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تاريخ الولوج : ٢٠٢٠/٣/٨، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط: https://databank.albankaldawli.org/

[١٦] نظر البيانات الرسمية الصادر عن الموقع الرسمي للبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تاريخ الولوج : ٢٠٢٠/٣/٩،متاح على شبكة المعلومات على الرابط التالي:
https://databank.albankaldawli.org/

[١٧] انظر البيانات الرسمية الصادر عن الموقع الرسمي للبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تاريخ الولوج: ٢٠٢٠/٣/٥، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي:
https://databank.albankaldawli.

[١٨] أنظر البيانات الرسمية الصادر عن الموقع الرسمي للبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تاريخ الولوج : ٢٠٢٠/٣/٥، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https:
/databank.albankaldawli.

[١٩] المصدر نفسه.

[٢٠] انظر البيانات الرسمية الصادر عن الموقع الرسمي للبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تاريخ الولوج : ٢٠٢٠/٣/٦، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي:
https://databank.albankaldawli.org/

[٢١] بغداد اليوم، بالأرقام وزارة التخطيط العراقية تكشف عدد المشاريع المتلكئة وتقترح الحلول المتاحة لها، مقال منشور على شبكة المعلومات العالمية ، تاريخ النشر: ٢٠٢٠/١٠/١٦، تاريخ الولوج، ٢٠٢٢/٨/٢٧، متاح على الرابط التالي:
https://baghdadtoday.news/ar/news/134865/A

[٢٢] نظر البيانات الرسمية الصادر عن الموقع الرسمي للبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تاريخ الولوج: ٢٠٢٠/٣/٦، متاح على شبكة المعلومات على الرابط التالي:
https://databank.albankaldawli.org/

[٢٣] انظر البيانات الرسمية الصادر عن الموقع الرسمي للبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تاريخ الولوج: ٢٠٢٠/٣/٧،متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط:
https://databank.albankaldawli.org /

- **المصادر:**

١. عبد المنعم احمد شكري، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق، دراسة تحليلية مقارنة للفترات (٨٠-٩٠-١٩٩٥)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر ١٩٩٩.

٢. حياة جمعة محمد، رؤية مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (٣١)، ٢٠١٨، ص ١٩٢_١٩٥.

٣. آيات محمد سعود، مبدأ التنمية المستدامة في القانون الدولي للبيئة، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، المجلد (٢٤)، العدد (٢)، ٢٠٢٢.

٤. تحسين عبد الحميد توفيق وكمال فريد وسمير ابراهيم، التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ادارة العلوم، تونس ١٩٩٢.

٥. حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق (ارث الماضي وضرورات المستقبل)، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد (٢١)، ٢٠١١.

٦. علي مهدي داوود سلمان، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان اسيوية مختارة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٠٩.

٧. فرح بشير خليفة، العلاقة المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٨. لورنس يحيى صالح ، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، ، ٢٠٠٥.

٩. محمد فتحي عبد الغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة بني سويف، ٢٠٢٠.

١٠. هشام سالم الربيعي، أثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع اشارة خاصة الى بلدان الاسكوا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٤.

١١. الاهداف الانمائية للأمم المتحدة، برنامج الامم المتحدة الانمائي في الدول العربية، انظر الموقع الرسمي لمنظمة الامم المتحدة، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: https://www.arabstates.undp.orggoalsl

١٢. الموقع الرسمي للبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط: https://databank.albankaldawli.org/source/world-n

13. Ropert Solow, Neoclassical Economic and principles of sustainable Development : Ecological Modeling, vol 38,1987.
14. Henry Meadows, Limits to Growth, New York, 1993.